الشَاهِد اللّغَوِي فِي القَامُوس المُحِيط

بَيْن التَّقْلِيد المُعْجَمِي وَضَرُورَة الاخْتِصَار

بَاب العَيْن عَيِّنَة

تاوريريت حسام الدين

أ . د . مالكية بلقاسم

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص

يبحث هذا الموضوع في طبيعة تواجد الشواهد اللغوية في القاموس المحيط، ونهج الفيروز آبادي في التعامل مع هذا المكون المعجمي.

من حيث وقوفه بين موقفين: إما التقليد باحتذاء نهج سابقيه، وإما التجديد ومخالفة نهجهم، وفق ما يخدم منهجه العام القائم أساسا على الاختصار.

الكلمات المفتاحية: الاختصار ــ الشاهد ــ القاموس ــ التقليد ــ معجمية.

Abstract

This article examines the methodology of presenting quotes in AL KAMOS AL MOHIT .
He had to choose between two options:

following the old approach or renewalling another different one; which serves his general methodology, based on conciseness .

Key words : conciseness - Citation - Dictionary - Tradition - lexicography

Résumé

Cet article examine la méthodologie de présentation des citations, dans AL KAMOS AL MOHIT par AL FAYROZ ABADI.
Il devait adopter l'une des deux méthodes suivantes :

Suivre l'ancienne méthode de ceux qui lui sont passés ou le renouvellement ; c'est- à -dire procéder à une méthode différente, conformément à sa méthodologie générale qui se base sur la concision .

Mots-clés : Concision - Citation - Dictionnaire - Tradition - lexicographie

كان حضور الشَّاهد اللغوي في المعجم العربي- ولعدة قرون- أمرا ضروريا، ولا يقبل النظر فيه، ذلك أنه المادة الأساس التي تقوم عليها الدراسة اللغوية، والمعين عند الحاجة، وبه تدرس المادة اللغوية وتُحفظ، فكان أمرا لا غنى عنه، وتقليدا لا تبديل له.

يقول عريض بن محمد: ((لاَ أَحَد يَشُكّ في مَكَانَة الشَاهِد فِي العلوم العَرَبِيّة والإسلاَمِيّة، وذلك أنّ الشَاهِد يُعد هُو العَصَب لَها فِي مَرْحلة التَنظير، وهوَ المَادَة فِي مَرحلةِ التطْبيق)) [1] .

ومع هذا الموقع الحساس الذي يحتله الشاهد من العلوم العربية ككل والمعجم العربي خاصة، كان لابد للغويين والمعجميين العرب أن يولوا لهذا المكون حقه من الاهتمام والدراسة.

فقد((كانت العناية بالشاهد قديمة، فهناك من يشرحه ويبينه، وهناك من يوثقه وينسبه، فهذا أبو النحاس (ت338هـ) يشرح أبيات سيبويه، وذلك الخوارزمي يشرح شواهد الإيضاح، وغيرهم كثير))[2] .

ومع ما بلغه الشاهد من أهمية في المعجم العربي القديم، وحرص شديد من رواد المعجمية العربية القدامى، على تضمين معاجمهم هذا المكون، إلا أن هناك من المعجميين من كسر هذا التقليد، مثلما كان الأمر مع الفيروزآبادي صاحب كتاب القاموس المحيط.

إذ لكل معجميّ حرية اختار منهجه الخاص في التأليف يوافق قناعته ويناسب تطلعاته وتوجهه العام، وكان أن صرّح الفيروزآبادي في مقدمة كتابه، أنه قد جعل الاختصار، سمة بارزة لمعجمه، وسلك إلى ذلك طرقا ومسالك عدّة، لعل أبرزها للناظر ظاهرة : حذف الشواهد .

حيث تجده يقول: ((... غير أني خمّنتُه في ستّين سِفراً (اللامع) يَعْجَزُ تَحْصيلَهُ الطُلاّب، وسُئِلْتُ تَقْديمَ كِتَاب وَجيز على ذلك النظام، وعَمَلٍ مُفْرَغٍ في قالب الإيجاز والإحكام، مع التزام إتمام المَعَاني وإبرام المباني، فصَرَفتُ صَوب هذا القَصدِ عِنانِي، وألّفت هذا الكتاب **محذوف الشَوَاهد مطروح الزَّوائد**، مُعرباً عن الفُصحِ والشّوارِد، وجَعَلْتُ بِتَوفيق الله تعالى زُفَراً في زِفر، ولخّصت كلّ ثلاثين سِفْراً في سِفر، وضمَّنْتُهُ خُلاصة ما في (العُباب) و(المُحْكَم) وأضفتُ إليه زيادات منَّ الله تعالى بها وأنعم ...)) [3].

فعلى عكس ما سار عليه رواد المعجمية القدماء قبل وبعد الفيروزآبادي (بتخصيص الشاهد اهتماما كبيرا)، فإن هذا الأخير رأى أن تضمين هذه الشواهد معجمه ليس إلا ضربا من الحشو والتكرار واللافائدة.

و بذلك فقد اصطدمت رغبته في التجديد والاختصار، بحاجز التقليد المتوارث، وسنة المعجميين الأولين في التأليف المعجمي، التي يعدّ استخدام الشواهد ركنا أساسيا من أركانها .

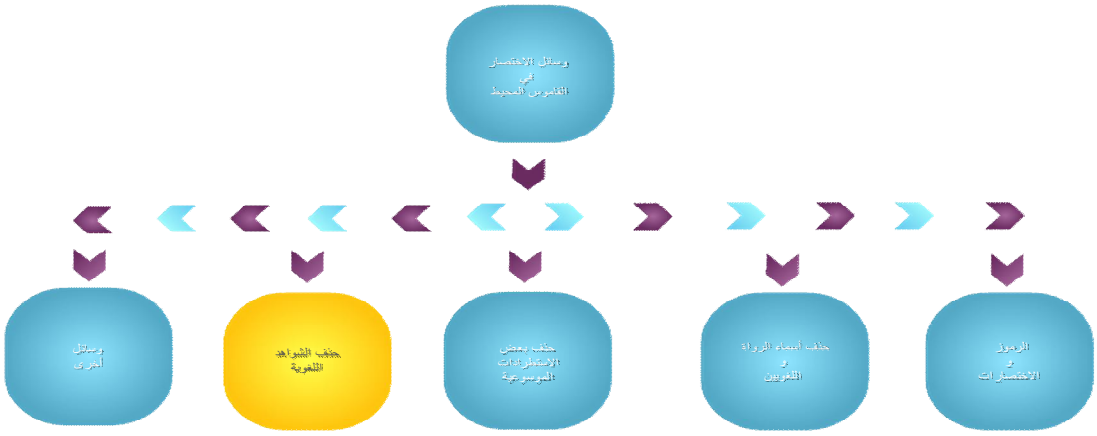

الشكل (1) : وسائل الاختصار في القاموس المحيط

ولأن الفيروزآبادي، لم يصدر منه موقف صريح اتجاه الشواهد وتضمينها معجمه، يوضح نهجه في التعامل معها، فإنه وجب القيام ببحث استقصائي وصفي، مع شيء من التحليل، لهذه الظاهرة في القاموس المحيط، بغية معرفة موقف صاحب القاموس من هذا المكون المعجمي، أكان بالسلب أم بالإيجاب .

وبناء على ذلك فقد تقرر أن تكون المعالجة العامة للموضوع وفق الطرح الآتي :

إذا كان الفيروزآبادي قد أشار في مقدمة كتابه إلى مسألة حذف الشواهد في معجمه، فإلى أي مدى سار في هذا الإجراء ؟، وهل يعني ذلك تنصّل صاحب القاموس من نهج سابقيه من أئمّة المعجميين العرب والخروج عن سنتهم في تضمين معاجمهم الشواهد اللغوية ؟

1 ــ الشاهد اللغوي : تعد الشواهد اللغوية صنفاً من المعلومات المرجعية، التي يستعين بها اللغويون ــ عادة ــ من أجل إثبات : استعمال لغوي أو صحة قاعدة لغوية ما.

ويرى سعيد الأفغاني بأن الشاهد اللغوي غالبا ما يأتي ((لإثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة)) [4].

و الشاهد لغة : ((هو الحاضر الماثل مطلقا أو خصوصا)) [5]، والجمع شهداء، وأشهدته على كذا أي صار شاهدا عليه[6].

أما اصطلاحا : فهو ((ما جيء به من كلام العرب شاهدا لاسم أو لصيغة أو لمبنى تشتق من أصل لغوي، أو لمعنى تتصرف له هذه المفردة العربية أو تلك، سواء أكان معنى أصليا أم مجازيا، وليس شرطا في هذه الشواهد أن تكون ممّا ورد في المعاجم، بعضها أو كلها، ولكن يكفي أن تكون قد وردت في أي مصنف كان، لتوكيد صيغة، أو بناء أو استخدام لفظ لمعنى ممّا درجت عليه المعاجم في تنوع مادتها، ومهما اختلفت مدارسها)) [7] .

و يمكن تعريف الشاهد اللغوي كذلك بأنه : ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكلام العلماء قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثرا، عن مسلم أو كافر)) [8].

و بذلك يظهر بأن الشاهد مكون معجمي مستقل بذاته، يحمل وظيفة متميزة، ذات أثر شمولي، يمتد إلى خارج المعجم .

و غالبا ما يأتي الشاهد اللغوي لتأدية إحدى الوظائف الآتية :

إثراء مادة المعجم، حمل المعنى العام والمعنى الخاص للمدخل المعجمي، حمل وحفظ القوالب الاستعمالية المختلفة للمدخل، ضبط المباني المختلفة للمادة، تقرير فصاحة اللفظ من عدمه. إضافة إلى ذلك ساهمت المعاجم العربية بتبنيها لهذه السياسة في جمع وحفظ كم هائل من اللغة والأدب ــ خاصة ــ من الضياع ...، ويكاد لا يخلو معجم عربي قديم ولا حديث من هذا الصنف من المعلومات، فوجودها بين ثنايا النص المعجمي ضرورة لابد منها وصار تقليدا متوارثا منذ أول معجمي نحى هذا النحو: أبو عمرو بن مرار الشيباني (ت 213 هـ) وحتى يومنا هذا .

يقول علي القاسمي : ((يعد استعمال الشواهد التوضيحية أحد الخصائص الرئيسية في المعجم الجيّد، إذ تقوم الشواهد بمهمة الأداة التعليمية في توضيح سلوك الكلمة نحويا ودلاليا وأسلوبيا في سياق حي)) [9].

يشمل مصطلح الاستشهاد كل ما يوثق بفصاحته، من مصادر لغة مقدسة (قرآنا كانت أم حديثا)، وغير مقدسة (شعرا كان أم نثرا) .

و يتحدّد وجود هذه المعلومات أو النصوص في المعجم، انطلاقا من الحاجة إلى التوثيق وسعيا بتقصي الصحيح الفصيح، وتبعا لذلك فإن استعمال هذه النصوص والاستفادة منها كان ضرورة ماسة، ولعله قد يمكننا الجزم بأنه، لم يكن لمعجم عربي تراثي أن يستغني، عن هذه المعلومات على وجه الإطلاق، وإن كان في قولنا هذا تفسير لضخامة النصوص المعجمية للمعاجم التراثية الأولى، فإنه كذلك يحمل دلالات أخرى ترفع من شأن هذه المعاجم .

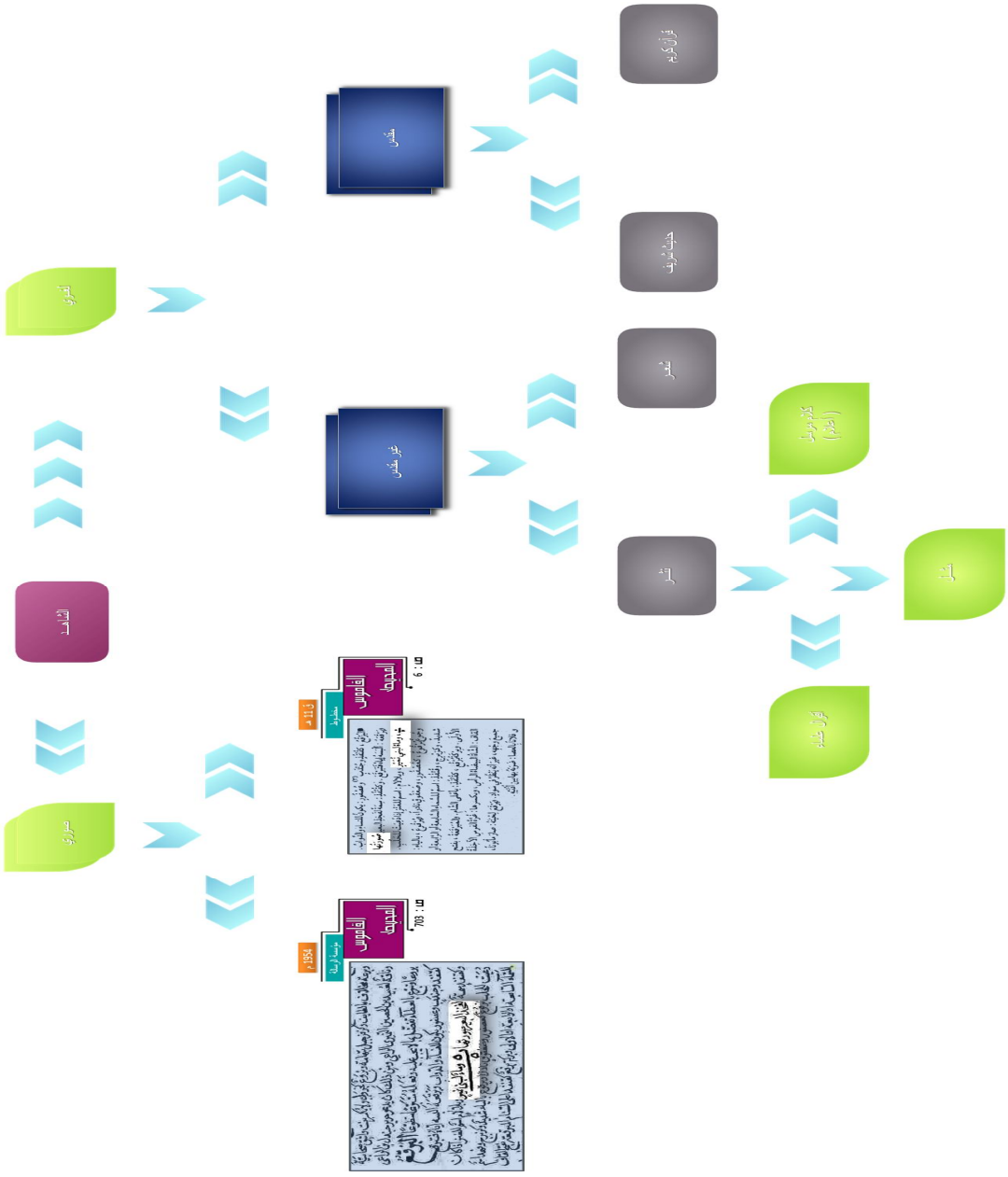

الشكل (2) : أنواع الشواهد في القاموس المحيط .

ثانيا : الشاهد اللغوي في القاموس المحيط : تميّز الفيروزآبادي عن سابقيه من معجميّ العرب في توظيفه للشاهد اللغوي داخل مؤلفه، فهو على عكس ما فعل غيره لم يعتبر إضافة الشواهد إلى معجمه يؤدي لميزة حسنة تخدم معجمه وتزيد في ثرائه اللغوي ، بل كان يرى فيها العبء الثقيل الذي يعسر حمله، واتبع في سبيل التخلص منها كل وسيلة متاحة –وسائل الاختصار- أو على الأقل أغلبها، ونلمس منهجه العام في تعامله مع الشواهد في شكل مجموعة من النقاط لعل أهمّها: النوعية، الكمية، التوثيق والنسبة، التحليل والمعالجة .

يمكن تقسيم الشواهد التي وردت في باب العين إلى :

1 ــ الشواهد القرآنية : يعد القرآن المصدر الأول من مصادر الاستشهاد اللغوي، ذلك كونه أعلى درجات الفصاحة إضافة إلى أنه نص محفوظ بعناية إلهية، فلا يمسه التحريف، فوجب على من يستشهد ويحتج به أن لا يقدم عنه كلاما ولا يؤثر عنه شعرا أو نثرا، فهو الأرفع مقاماً، ورغم موقف الفيروزآبادي السلبي من استعمال الشواهد، إلا أنه ــ فيما

ضمنه من شواهد في معجمه- يتبيّن أنّ الشواهد القرآنية شكلت نسبةً معتبرة من مجموع الشواهد، إذ بلغ عددها في باب العين 35 شاهدا من مجموع 134 شاهدا، وهو عدد لا بأس به، بتشكيله نسبة 26.12 % من العدد الإجمال، ومن أمثلة استعانة المؤلف بمثل هذا المصدر الاستشهادي : ما جاء في فصل الباء، مادة (ب خ ع) : ((... و(حذف | أصلها بَخَعَ) ــ بالشاة : بالغ في ذبحها حتى بلغ البخاع، هذا أصله، ثم استعمل في كل مبالغة ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ ﴾ [10]، أي مهلكها، مبالغا فيها حرصا على إسلامهم)) [11]، أو ما جاء في فصل التاء مادة (ت ب ع) : ((وكأمير (المقصود: تَبِيع): الناصر والذي لك عليه مال، والتابع، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعاً﴾ [12])) [13].

يظهر في هذا المثال بوضوح وجلاء شديدين الطابع والمقام الاستشهادي، من خلال استعمال صيغة (ومنه قول) الخاصة بالاقتباس، وهذا خلاف المثال الأول، الذي لم توجد فيه إشارة سابقة تدل على مقام الاستشهاد، ولا حتى أداة ربط بين الشاهد وما يسبقه من تعليل موسوعي.

ويلحظ المتتبع أيضا، أن الفيروزآبادي أحيانا، يلجأ إلى التعقيب على الشاهد عند الحاجة، وذلك بغية إزالة إبهام، أو تحقيق منفعة معرفية، كما هو الحال في المثال الأول حين أضاف تعليقا موجزا على الآية الكريمة، تمثل في تفسير المعنى السياقي للمدخل المعجمي، وهذا أمر متوقع إذ أننا نقرأ لمفسّر، كان من أئمة التفسير في زمانه، فكان الفيروزآبادي كثيرا ما يعْمَد إلى الاستدلال بالشواهد القرآنية، محاولة منه انتهاز الفرصة لتفسيرها . فالقارئ المدقق للقاموس، يعلم يقينا، أن صاحبه إمام مفسّر .

الشكل (3) : الشاهد اللغوي في القاموس المحيط

ومثال ما جاء في فصل الشين مادة (ش ف ع) : ((... وإنه لَيَشْفع عليّ بالعداوة : أي يعين عليّ ويضارُّني، وقوله تعالى: ﴿ مَن يَشْفَعْ شَفَاعَةَ حَسَنَةً﴾ [14]، أي من يزد عملا إلى عمل، ﴿ ولاَ تَنْفَعُهاَ شَفَاعَةٌ ﴾ [15])) [16]، وفي هذه المادة، يلحظ بأنه قد تم الاستشهاد بأكثر من شاهد (مزدوج)، والملاحظ أن مثل هذه الحالة تتكرر كثيرا في القاموس عند الاستشهاد بالقرآن، ولعل ذلك يعود إلى سببين: جانب التكوين المعرفي للفيروزآبادي، إذ يعد من علماء التفسير في عصره، وكان طبيعيا أن يميل إلى استخدام القرآن في توثيق للمادة، وأن يكثر من ذلك في مقام الاستشهاد، أما السبب الثاني، فيرجع إلى سهولة الاستشهاد بالقرآن، وذلك لحفظه له، ومعرفته لتفسيره ومعانيه.

2 ــ الشواهد الحديثية : وهي المصدر الثاني من مصادر الاستشهاد اللغوي بعد القرآن الكريم، و قد بلغ مجموع ما استعان به من شواهد حديثية ــ في باب العين ــ عددا لا بأس به (15 شاهدا)، وهي موزعة توزيعا معقولا عبر فصول باب العين، إلا أنه مع ذلك يظهر نقص واضح في تضمين هذا النوع من الشواهد والاستعانة به، في باب العين والقاموس المحيط ككل، وذلك موازاة مع مكانة هذا المصدر من مصادر الاستشهاد الأخرى، ومما جاء في باب العين من الشواهد الحديثية :

قول الفيروزآبادي في فصل السين: ((... وفي الحديث : مَسَاريعُ في الحربِ)) [17] .

يظهر هنا، أنه على خلاف معاجم أخرى اعتمدت نهج الترتيب على أواخر الكلمات، كاللّسان أو غيرها، فإن الفيروزآبادي لم يلتزم بإيراد سند الأحاديث، أو رواته، أو حتى التعليق عليه، وإنما اكتفى بذكر نص الحديث، من باب التوثيق لا غير .

و قوله في فصل الباء : ((البديع : المبتدِع والمُبْتَدَع، وحبل ابتدئ فتله، ولم يكن حبلا، فنكث ثم غزل ثم أعيد فتله، والزق الجديد، ومنه الحديث : إنّ تهامَةً كَبَدِيع العَسلِ)) [18] .

وقد جاءت الصياغة العامة لاستخدام الشواهد الحديثية في القاموس على الشكل الآتي :

أ ــ مدخل + بـ ــ حرف جرّ | من، في | + جـ ــ كلمة | الحديث | + د ــ نص الحديث | إنّ تهامَةً كَبَدِيع العَسلِ | .

3 ــ الشواهد الشعرية : وقد بلغ عددها في باب العين 17 شاهدا، وجاء توزيعها على باب العين شبه مدروس، إذ تراوح عدد الشواهد في كل باب بين الشاهد الواحد (الغالب) والشاهدين، وبذلك قام بتغطية نسبة معتبرة من فصول باب العين، ومن أمثلة هذا النوع من الشواهد:

قول المصنف : ((والأكوع : العظيم الكاع، ومن أقبل رسغاه على منكبيه، وقد كوع، كفرح، ولقب سنان جدّ الصحابي سلمة بن عمرو بن سنان بن الأكوع، القائل يوم ذي قرد وعطفان، وهو يرمي :

خُذْهَا وأَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ وَ اليَوْمُ يَوْمُ الرُّضَّعِ)) [19] .

أو كقوله : ((والسّياعُ، كسحاب : شجر اللبان، أو شجر يشبهه والشحم تطلى به المزادة، والطين بالتبن يطين به، وقول القطامي :

فَلَمَّا أن جَرَى سمنٌ عَلَيها كمَا طَيَّنْت بالفَدَن السّياعَا)) [20] .

يظهر، أن الفيروزآبادي حرص أيما حرص على نسبة الأبيات إلى أصحابها؛ حيث التزم بتوثيق ما ورد في مؤلفه مُحيلا إلى أصحاب كل تلك الشواهد ، مع ملاحظة الانتقاء الدقيق الذي قام به مع مجمل الشواهد اللغوية في اللغة العربية، فالملاحظ أن صاحب القاموس أقصى الكثير من الشواهد الشعرية، تاركا الأهم –حسب انتقاءه-الذي لا غنى لقاموسه عنه، مع العلم أن أغلب الأبيات الشعرية التي استشهد بها الفيروزآبادي، إنما استشهد بها مكرهاً، لعلمه بتعذر إيجاد البديل في باقي مصادر الاستشهاد(القرآن والمثل خاصة)، وهذا أمر معلوم إذ أننا نجد كثيرا من الألفاظ التي لا أصل لها إلا في الشعر، فالشعر ديوان العرب .

وقد جاءت الصياغة العامة لاستخدام الشواهد الشعرية في القاموس المحيط على النحو الآتي :

أ ــ مدخل+ ب ــ تصريفات مادة : ق و ل| قال، يقول، قول | + جـ ــ اسم علم | الشاعر | + د ــ الشاهد الشعري |
فَلَمَّا أن جَرَى سمنٌ عَلَيها كمَا طَيَّنْت بالفَدَن السّياعَا | .

4 ــ الأمثال : إن أبرز ملاحظة نأخذها على الشواهد المبثوثة في ثنايا باب العين، غلبة وكثرة الأمثال، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على اهتمام الفيروزآبادي الكبير بهذا الصنف من أصناف الشواهد، وحرصه في كل فرصة، على تضمينه نصوص معجمه وإثرائه بها.

وقد بلغ مجموع ما وظفه المصنف من هذا الشاهد عدد 53 شاهدا، أي ما يعادل نسبة : 39.55 %، وهي أضخم نسبة تكرار لمكون استشهادي مقارنة بباقي أنواع الشواهد الأخرى، ويبدو أن توزع هذه الأمثال كان عادلا بين أغلب فصول المؤلف، ومن أمثلة تواجد هذا الصنف من الشواهد في القاموس :

قول المصنِّف :

((ووَعْوَعَة : ع، ورجل من قيس بن حنظلة، ومنه المثل : هنَّا وهَنَّا عن جِمَالِ وعْوَعَه)) [21] .

و قوله كذلك : ((... وفي المثل : أَمْرَعْتَ فَانْزِل)) [22] .

و قوله : ((وإِنَّه لَشَرَبٌ بِأَنْقَع)) [23] .

يلحظ في الأمثلة المثبة أعلاه، أن المؤلف غالبا ما يستفتح المثل بحرف جرّ، من مثل قوله: وفي، ومن، ويتبعها بجنس الشاهد (المثل)، وهذا ممّا يوافق المعقول، أما ولعه الكبير بإيراد الأمثال في كثير من المواضع، بل نلاحظ أحيانا مبالغة في ذلك، و هذا ممّا قد يؤخذ عليه، لأن إكثاره من هذا الصنف من الشواهد كان على حساب شواهد أخرى، كان لها وزن ثقيل في المعاجم العربية السابقة للقاموس وحتى اللاحقة، وذلك من مثل الشعر .

5 ــ كلام مرسل (موثق) : ويقصد به منثور الكلام مما وثق به، وكان ينسب لأعلام من الصحابة والحكام والقادة والشخصيات والمشاهير في التاريخ الإسلامي ممن عاش ضمن الإطار الزمني، المسمى بزمن التوثيق أو الفصاحة، وقد ورد هذا الصنف من الشواهد عدة مرات حيث بلغ عددها حوالي 11 شاهدا (ما يعادل 8.20 %)، فمن ذلك استشهاده بقول علي رضي الله عنه: ((إنَّ أَهْوَنَ السَّقْيِ التَّشْرِيع)) [24]، كما اقتصر الفيروزآبادي في هذا الصنف من الشواهد على ما ثبتت فصاحته ضمن ما يسمّى بعصر الاحتجاج، كما أنه لم يكن ليستعين بهذا الصنف من الشواهد في الغالب، إلا عند تعذّر الاستشهاد بمصادر أخرى .

6 ــ أقوال علماء : أيضا نجد استشهاده الفيروزآبادي بأقوال مجموعة من أئمة اللغة العربية الثقاة ممن عاشوا ضمن عصر الاحتجاج، وأخذت عنهم اللغة، وهذا النوع من الاستشهاد قليل في القاموس المحيط، إذ بلغ عدد الشواهد الواردة في باب العين ــ من هذا الجنس من الشواهد ــ عدد: 2 شاهد، فالأول وارد في فصل الباء، أما الثاني فقد وجد في فصل الشين ولعلنا نضرب مثالا لهذا النوع من الشواهد، قصد الإيضاح : فمن ذلك ما جاء في مادة (ش ف ع) : في استشهاده بقول الشعبي رحمه الله في قوله: ((وقول الشعبي : الشفعة فوق رؤوس الرجال)) [25] .

7 ــ الشواهد الصورية : ويعد القاموس المحيط، أول معجم تراثي يستعمل هذه الوسيلة(وفق علمنا)، ولم يستقر - إلى الساعة -حديثا استعمال مثل هذا النوع من الشواهد التوضيحية، ويُعلِّقُ علي القاسمي على مسألة استخدام الصور في المعاجم العربية التراثية قائلا : ((عَلَى الرّغمِ مِن أَن مَبْدَأ اسْتِخْدَام الشَّواهِد الصُورِيّة (أَي الصُوَر والرُّسُوم والتَّخْطِيطَات) مَقْبُول لَدَى رُوّاد المُعْجَمِيّة العَرَبِيّة فَإِنَّهُم لَمْ يُطَبِقُوه بِكَثْرَة وَلاَ بِصُورَةٍ مُنْتَظَمَةٍ)) [26]، وقد تم الاستعانة بهذه الوسيلة في باب العين مرة واحدة، وذلك في فصل الباء :

فجاء في مادة (ب ر ق ع) ما نصه : ((البُرْقُعُ : كقُنْفُذٍ وجُنْدَبٍ وعُصْفُورٍ : يكونُ للنساءِ والدَّوابِّ.
وبَرْقَعَهُ : أَلْبَسَهُ إياهُ فَتَبَرْقَعَ، وكقُنْفُذٍ : سِمَةٌ لفَخِذِ البعير صُورَتُها : ـــْـ، وماءٌ لبني نُمَيْرٍ)) [27] .

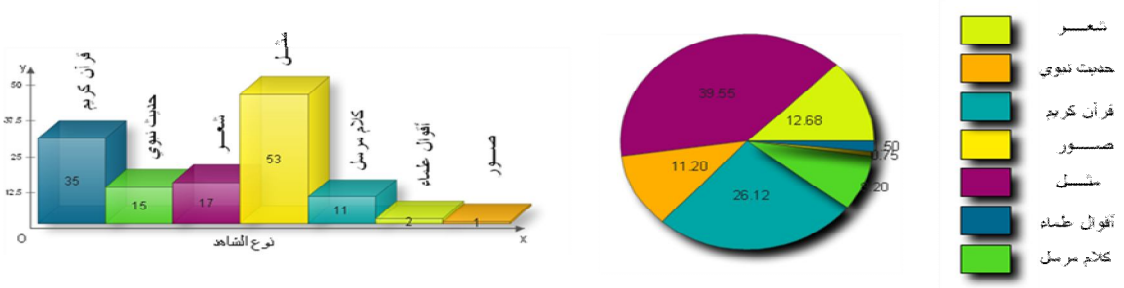

الشكل (4) : نسب تواجد الشواهد في باب العين الشكل (5) :أصناف الشواهد في باب العين و تواترها

يظهر من خلال الرسم البياني المثبت أعلاه، توزع أغلب المادة الاستشهادية على أربع أنواع من الشواهد التي تحددت في: الأمثال، والتي شهدت أعلى معدل تكرار في باب العين، يليه القرآن الكريم، ثم الشعر، ويليه الحديث النبوي، وكان أعلاها نسبة الأمثال والقرآن الكريم إذ يشكل مجموع شواهد هذين الصنفين من الشواهد وحدهما نسبة أكثر من 65 % من مجموع الشواهد .

وفي ما يلي تفصيل ما سبق وزيادة :

	الشواهد الفصول	قرآن كريم	حديث نبوي	شعر	مثل	كلام مرسل (موثوق)	أقوال علماء	صور	المجموع
1	فصل الألف	–	–	–	–	–	–	–	–
2	فصل الباء	2	1	–	2	1	1	1	8
3	فصل التاء	3	–	1	4	–	–	–	8
4	فصل الثاء	–	–	–	–	–	–	–	–
5	فصل الجيم	1	2	1	5	–	–	–	9
6	فصل الخاء	2	1	–	4	–	–	–	7
7	فصل الدال	1	–	–	–	–	–	–	1
8	فصل الذال	–	–	–	1	–	–	–	1
9	فصل الراء	3	2	1	3	1	–	–	10
10	فصل الزاي	–	–	1	–	–	–	–	1
11	فصل السين	3	4	2	2	2	–	–	13
12	فصل الشين	5	–	1	2	1	1	–	10
13	فصل الصاد	2	–	–	1	1	–	–	4
14	فصل الضاد	–	2	2	3	–	–	–	7
15	فصل الطاء	3	1	–	–	1	–	–	5
16	فصل الظاء	–	–	–	7	–	–	–	7
17	فصل العين	–	–	–	–	1	–	–	1
18	فصل الغاء	–	1	2	2	1	–	–	6
19	فصل القاف	2	–	1	8	1	–	–	12
20	فصل الكاف	–	–	2	–	–	–	–	2
21	فصل اللام	–	–	–	–	–	–	–	–
22	فصل الميم	2	–	–	2	–	–	–	4
23	فصل النون	1	–	1	5	–	–	–	7
24	فصل الواو	4	1	1	2	1	–	–	9
25	فصل الهاء	1	–	–	–	–	–	–	1
26	فصل الياء	–	–	1	–	–	–	–	1
	مجموع الشواهد	35	15	17	53	11	2	1	134

الشكل (6) : جدول يوضح عدد الشواهد في باب العين

يظهر من خلال الجدول المثبت أعلاه، قلة فادحة في عدد الشواهد في فصول باب العين، حيث لم يتعدى استعمال الشواهد في الفصل الواحد 13 شاهدا، ونقصد بذلك فصل السين (ذو الحجم المعتبر)، وهذا يشير إلى سياسة واضحة من طرف الفيروزآبادي إلى إقصاء المكون الاستشهادي، ونلمس عموما تقارب بين الفصول في عدد الشواهد .

أما بالحديث عن نوع هذه الشواهد، فإنها تتحدد أساسا في 7 أنواع، احتل فيها المثل الحصة الأكبر من مجموع الشواهد بـ 53 شاهدا، يليه القرآن الكريم بـ 35 شاهدا، فالشعر بـ 17 شاهدا والحديث بـ 15 شاهدا، وتبقى 14 شاهدا، توزع بين : الكلام المرسل بـ 11 شاهدا وأقوال علماء بـشاهدين، وأخيرا الصور كشاهد غير لغوي ذو طابع توضيحي، بشاهد واحد .

الشكل (7) : الشواهد في باب العين

وقد يحدث أن تخرج إحدى المكونات الاستشهادية الآنفة الذكر عن أصل استخدامها الوظيفي، فتدخل في استخدام وظيفي آخر، فليس كل بيت شعري أو آية قرآنية وردت في ثنايا النص المعجمي، شاهدا لغويا، إذ أنه قد يكون من باب الحشو والإضافة الموسوعية لا غير، ولا يعبر بذلك عن ظاهر استخدامه الفعلي، إنما يدخل في هذه الحالة إلى باب آخر من أبواب الاستخدام الوظيفي، ألا وهو: الموسوعي، فيصبح بذلك ليس إلا إضافة موسوعية، ولهذه الحالة أمثلة كثيرة نجدها في ثنايا القاموس، ولعلنا نضرب مثالا أو اثنين لهذه الحالة من باب العين ليتضح المقصود:

أمثلة للخروج عن الأصل في الاستخدام الوظيفي :

معلومات موسوعية في شكل استشهادي : (شعر) ــ مادة (ش ر ع) ــ : ((... والتَّشريع : إيراد الإبل شريعة لا يحتاج معها إلى نزع بالعلق، ولا سقي في الحوض، وفي حديث علي رضي الله تعالى عنه: أن رجلا سافر في صحب له، فلم يرجع برجوعهم، فاتّهم أصحابه، فرُفِعوا إلى شُريح، فسأل أولياء المقتول البيِّنة، فلما عجزوا، ألزم القوم الأيمان، فأخبروا علياً بحكم شُريح فقال:

أوردها سعد وسعد مشتمل يا سعد لا تروى بهذاك الإبل .

و يروى : ما هكذا تورد يا سعد الإبل)) [28] .

فالملاحظ في هذا المثال، أن البيت الشعري وما صحبه من رواية، لم يأت إلاّ من باب الاستطراد المعرفي والموسوعي.

حتى أنك لتجد أن البيت الشعري لا يمت للمدخل المعجمي بأي صلة، فلا ترى وجودا للمدخل المعجمي في ثنايا البيت .

معلومات موسوعية في شكل استشهادي: (شعر) ــ مادة (ك س ع) ــ: ((ومنه غامد بن الحارث الكسعي، الذي اتخذ قوسا وخمسة أسهم وكمَنَ في قترة، فمر قطيع، فرمى عيرا، فأخطه السهم وصدم الجبل، فأورى نارا، فظن أنه قد أخطأ، فرمى ثانيا وثالثا إلى آخرها، وهو يظن خطأه، فعمد إلى قوسه فكسرها ثم بات، فلما أصبح، نظر فإذا الحمر مطرحة، مصرَّعة، وأسهمه بالدم مضرَّجة، فندم، فقطع إبهامه وأنشد:

ندمتُ نَدامَةً لو أن نَفْسي تطاوعني إذا لَقَطَعتُ خَمسي .

تبيَّن لي سَفاه الرأي مني لعمر أبيك حين كسرت قَوسي)) [29] .

يظهر في هذا المثال، استطراد واضح، يخرج عن الإطار العام لتحليل المادة المعجمية، حيث يورد المصنف أسماء أعلام وقبلها أسماء مواضع، ثم تلا هذا عرض قصصي لأصل البيت ليتم إيراده بعد ذلك، وكل ما سبق يدخل ضمن ما يسمى بالاستطرادات الموسوعية، ولا يسمى ذلك استشهادا .

ثالثا : ظاهرة حذف الشواهد في القاموس المحيط: حرص الفيروزآبادي على حذف ما احتواه كتابي المحكم والعباب من شواهد، باعتبارهما المصدر الأساس لمادة القاموس ونصوصه.

يقول حسين نصّار: ((... وللإيجاز عدّة مظاهر في القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال)) [30] .

فقارئ للقاموس يلاحظ قلّة فادحة في الشواهد، وهو شيء قد يؤخذ عليه، كما قد يؤخذ له، فهذا حسين نصار مرة أخرى: يبرر للفيروزآبادي إجراءه هذا، فنجده يقول: ((... وإذن فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروزآبادي أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة، ولمتن اللغة، والمعاجم التي من هذا الصنف لها نفس الأهمية التي للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك ولا تلك عن هذه)) [31]، وهو على حق فالفيروزآبادي انتهج نهجا يوافق تطلعاته، وصادف أن يكون من بين الإجراءات التي اقتضاها هذا النهج حذف غالب الشواهد إلا ما كان ضروريا منها.

والمخطط المثبت أدناه، هو بمثابة مقارنة بين المعاجم الأربعة الأشهر في تاريخ المعجمية العربية (ما يسمى بمعاجم التقفية)، وذلك بغية معرفة المنهج العام الذي سار عليه الفيروزآبادي في تعامله مع الشواهد اللغوية في القاموس، فتمت المقارنة على أساس ما احتواه القاموس المحيط من شواهد، وكذا عدد هذه الشواهد في كل صنف من أصناف هذه الشواهد، وأخيرا المجموع الكلي للشواهد المعتمدة في كل معجم .

وقد تم اختيار فصل الباء من باب العين بمثابة عينة لهذه المقارنة، وذلك لاحتوائه على غالبية أنواع الشواهد الوارد ذكرها في القاموس، وأُخِذ في عين الاعتبار كذلك عدد شواهده المعتدل مقارنة بباقي الفصول، وقد كانت النتيجة كالآتي:

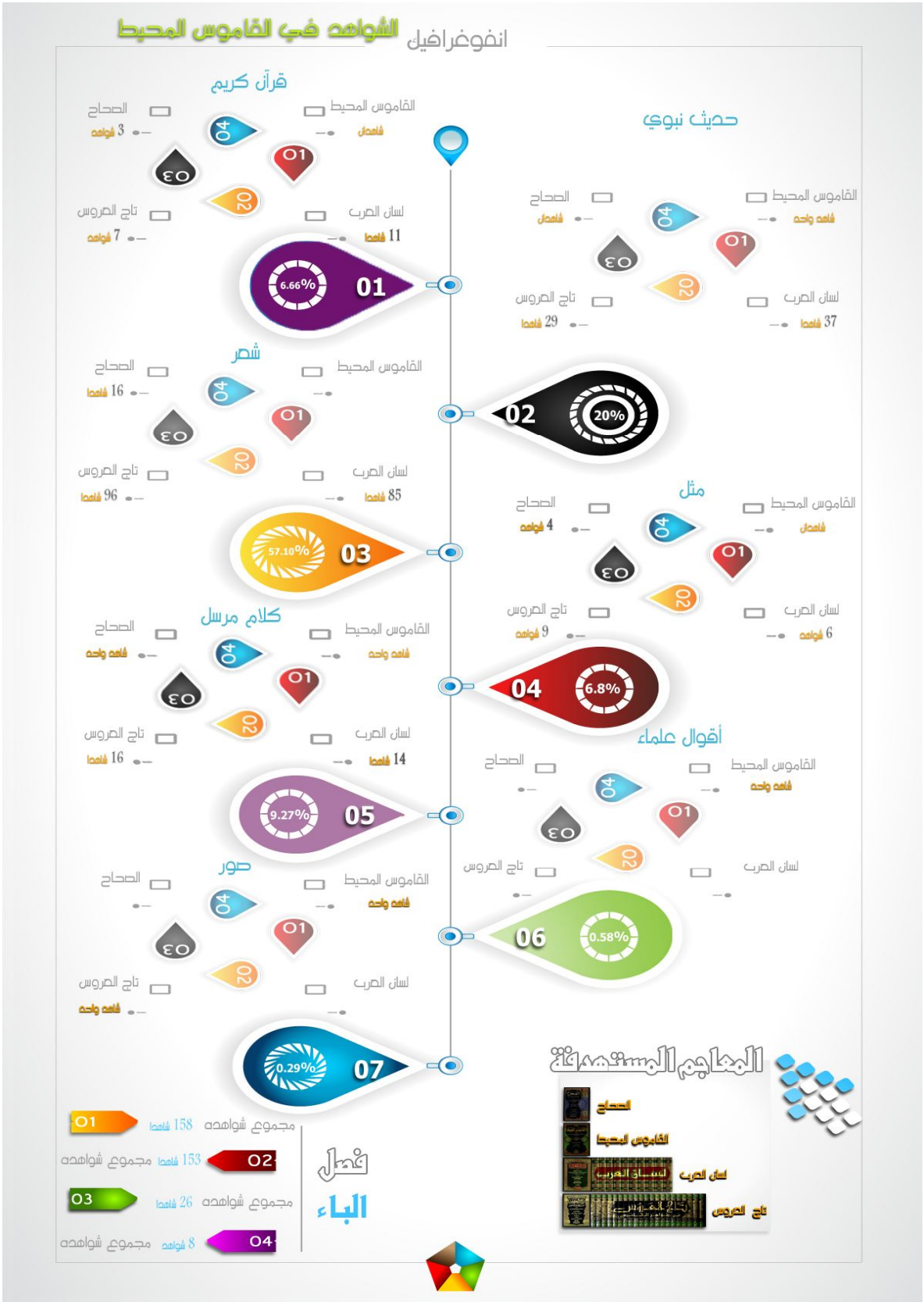

يظهر من خلال المخطط جملة من الملاحظات :

1 ــ يظهر بوضوح حرص الفيروزآبادي على التنويع في الشواهد، وذلك على قلة تواجدها، إذ أننا نجد تنوعا جليا في أصناف الشواهد: من قرآن، حديث، شعر، مثل ...إلخ، وهذا يحسب لصالح صاحب القاموس.

2 ــ مع وجود تنوع ملموس في تضمين الشواهد في القاموس، إلا أننا مع ذلك، نلمس قلة فادحة في عددها، فلم يتجاوز عدد الشواهد في أحسن حالاته الشاهدين، وهو عدد جدّ قليل، مقارنة بما في القاموس، الذي وصل فيه عدد الشواهد الشعرية إلى: 96 شاهدا.

3 ــ يظهر الإقصاء للمكون الشعري واضحا، مع علمه لمكانة هذا المكون في المعجم، والعلوم العربية بشكل عام، إذ يحتل الريادة في الاستعمال مقارنة بباقي الشواهد، في حين أن تاج العروس احتوى مثلا على 96 شاهدا شعريا، واللسان على85 شاهدا، وحتى الصحاح بـ: 16 شاهدا، فإن القاموس لم يحوي أي شاهد شعري في فصل الباء من باب العين، ونهج صاحب القاموس واضحا في حذف أغلب الشواهد الشعرية، وعدم الإبقاء إلا على ما دعت إليه الحاجة.

4 ــ من أبرز مظاهر التجديد في استخدام الشواهد التي تميز بها القاموس، هو استخدامه للصور والأشكال، وهو نهج المعاجم الحديثة، ولعله يكون له السبق في استخدام هذه الوسيلة بين المعاجم العربية القديمة.

إذا جعلنا عدد شواهد التاج مقياسا في الموازنة بين المعاجم الأربعة في معرفة النهج العام لكل معجم في تضمين الشواهد والتعامل معها، بعد معرفة عددها في هذه المعاجم ونوعيتها والأكثر اعتمادا في كل معجم من هذه المعاجم، فإننا نستخلص جملة من الأمور نوجزها في الآتي:

إن المطّلع على هذه المعاجم ــ من خلال فصل الباء ــ يجد جملة من المفارقات، بين عدد المواد وعدد الشواهد إذ أنه:

إذا عرفنا أن الصحاح الذي يعد من أصغر معاجم مدرسة التقفية وأقلها مادة وبمعدل 40 ألف مادة، أي أن الفارق بينه وبين القاموس 20 ألف مادة وهو عدد ضخم (زيادة تعادل نصف مواد الصحاح)، وبالإضافة إلى هذا جاء فصل الباء من باب العين في الصحاح على 21 مادة لا غير أي الفارق بينه وبين القاموس 7 مواد، ومع ذلك فإن عدد الشواهد التي احتواها فصل الباء في الصحاح أكثر من ضعف عددها في القاموس بثلاث مرّات .

فهذا (الصحاح) على سبيل المثال على قلة مادته - مقارنة بالقاموس- إلا أنه: أكثر اعتمادا وتضمينا للشواهد من القاموس.

أما عن لسان العرب وتاج العروس: فلا مجال للمقارنة بينهما وبين القاموس، فإذا أخذنا لسان العرب مثلا: فإن مجموع ما جاء به ابن منظور من شواهد في فصل الباء (153 شاهدا)، يفوق مجموع ما أتى به الفيروزآبادي من شواهد في باب العين كله (مجموع شواهد باب العين في القاموس: 134 شاهدا).

وأخيرا تاج العروس الذي يعد المعجم العربي الأضخم والأكثر عددا في المواد والأكثر تضمينا للشواهد، لذلك فإننا نعده المقياس الذي نوازن به بين المعاجم العربية جميعاً في تضمينها للشواهد. وجاء بفارق زيادة في الشواهد على اللسان يقدر بـ 5 شواهد، وعدد شواهده أكثر بـ 19 مرة من عدد شواهد القاموس، لذلك يحق لنا أن نعد **القاموس من بين المعاجم العربية الأقل استخداما للشواهد** .

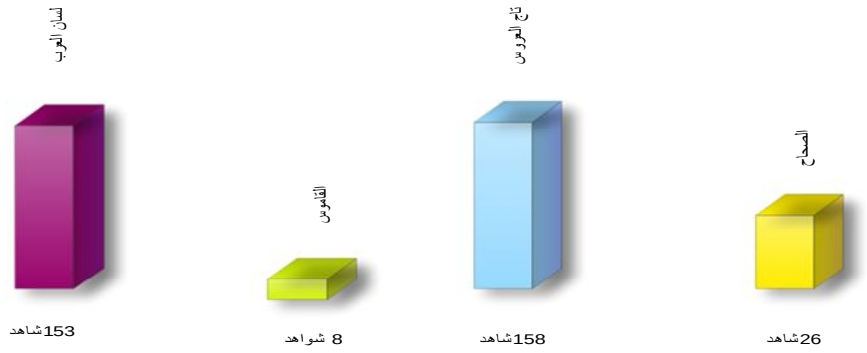

الشكل (8) : تضمين الشاهد في فصل الباء

أخيرا، يظهر بأن الفيروزآبادي قد حافظ على التقليد المعجمي الذي نهجه سلفه، كما قد حرص على أن ينوع في استخدام مختلف أنواع الشواهد والوسائل التوضيحية، إلا أنه قام ــ موازاة مع ذلك ــ بمحاولة ترشيد ذلك، وجعل وجود الشاهد مقتصرا على ما دعت الحاجة والضرورة الماسة إليه لا أكثر.

الهوامـــــش

(1) عويض بن حمود العطوي، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ع : 30، 2004م، ص : 497 .

(2) عويض بن حمود العطوي، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي، ص : 497 .

(3) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 2، 2008م، ص : 26 ــ 27 .

(4) سعيد بن محمد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، الكويت، ص : 17 .

(5) يحيى عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، نابلس، فلسطين، ع : 6، 1992م، ص : 265 .

(6) انظر : أبو نصر إسماعيل الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط : 4، 1987م، مادة : ش هــ د .

(7) يحيى عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، ص : 265، 266 .

(8) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح : محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2006م ، ص : 74 .

(9) علي القاسمي، الخصائص المميزة الرئيسية للمعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع : 47، 1999م، ص : 7.

(10) سورة الكهف، الآية : 6 .

(11) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ب خ ع .

(12) سورة الإسراء، الآية : 69 .

(13) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ت ب ع .

(14) سورة النساء، الآية : 85 .

(15) سورة البقرة، الآية : 123 .

(16) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ش ف ع .
(17) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : س ر ع .
(18) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ب د ع .
(19) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ك و ع .
(20) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : س ي ع .
(21) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : و ع ع .
(22) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : م ر ع .
(23) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ن ق ع .
(24) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ش ر ع .
(25) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ش ف ع .
(26) علي القاسمي، إشكالية الدلالة في المعاجم العربية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع : 46، 1998م، ص : 17.
(27) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ب ر ق ع .
(28) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ش ر ع .
(29) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : أبو الوفاء نصر الهوريني، مادة : ك س ع .
(30) حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ج : 2، ص : 590 .
(31) حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج : 2، ص : 590 .